تفعيل الدور التنموي لصندوق الزكاة الجزائري في ظل تطبيق مبادئ الحوكمة

عبد الله بن منصور عبد الحكيم بزاوية
أستاذ محاضر – أ- أستاذ مؤقت
جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان

الملخص:

لقد توصلت العديد من الدراسات الحديثة إلى أن إتباع المبادئ السليمة للحوكمة يؤدي إلى توفير الاحتياطات اللازمة ضد الفساد الإداري ويساهم في تشجيع وترسيخ الشفافية في الحياة الاقتصادية، والمتأمل لمضمون الإدارة المؤسسية في المؤسسات المالية الإسلامية سيجد أنه لا يمكننا أن نستثني من بسط الحوكمة و المراقبة و الرشادة في التسيير و إدارة المؤسسات و الأساليب من الفكر الاقتصادي الإسلامي، و من هذا المنطلق كان صندوق الزكاة الجزائري هو الآخر معني بتطبيق مبادئ الحوكمة نظرا لطابعه المرتبط بالبعد الديني و المالي و التكافلي، ذلك من أجل تحقيق كفاءة الإدارة وتعزيز الثقة بينها و بين المواطنين المتعاملين معها،... ومن تم تفعيل دوره التنموي بالمساهمة في معالجة ظاهرة البطالة و الفقر.

وعليه سوف نحاول من خلال هذه الورقة البحثية الوقوف على واقع الدور التنموي لتجربة صندوق الزكاة الجزائري وأهم التحديات التي تواجهه، لنتطرق بعدها إلى أسباب وأهمية حوكمة صندوق الزكاة، لنتطرق في الأخير إلى متطلبات نظام الحوكمة لتفعيل دوره التنموي.

الكلمات المفتاحية: صندوق الزكاة- مبادئ الحوكمة - مشكلة الثقة- الشفافية- مشكلة الفقر – مشكلة البطالة.

Résumé :

Nous avons atteint la plupart des études récentes qui suivent principes de gouvernance d'entreprise conduit à fournir les précautions nécessaires contre la corruption administrative et contribuer à la consolidation de la transparence de la vie économique, et j'espère pour le contenu de la gouvernance d'entreprise dans les établissements financiers islamiques verrez que nous ne pouvons pas exclure l'extension de la gouvernance et de contrôle dans la gestion des institutions, et de ce point de la Zakat Fonds algérienne est l'une sur l'application des principes de gouvernance en raison de la nature de la dimension associée religieuses, financière, afin de parvenir à une gestion efficace et de renforcer la confiance entre eux et les citoyens,. Il a été activé rôle de développement de contribuer à lutter contre le chômage et la pauvreté.

En va essayer à travers cet article, de se tenir sur la réalité du rôle de développement de

l'expérience algérienne du Fonds de la Zakat et les défis les plus importants auxquels elle est confrontée, puis Parlons des raisons et l'importance de la gouvernance du Fonds Zakat, Parlons celle-ci aux exigences du système de gouvernance pour activer le rôle de développement.

Mots clé : Zakat fonds – Les principes de gouvernance - Le problème de la confiance - transparence - le problème de la pauvreté - le problème du chômage.

مقدمة:

إن بلوغ الأهداف التنموية للتنظيمات المؤسساتية للزكاة بات يحكمه مجموعة من المبادئ سواء فيما يخص إدارة مؤسسة الزكاة نفسها أو علاقاتها مع البيئة المحيطة بها: قوة الإدارة، الإخلاص في العمل، توطيد علاقات إدارة الزكاة مع المواطنين، التعاون بين المزكي ومؤسسات الزكاة، الصدق في العمل، المسؤولية، العدالة،...

و رغم أن مؤسسات الزكاة تعتبر قدوة تحكيما و تسييرا و إدارة و كونها مؤسسات تحوز بثقة الأفراد تعريفا، لا يمنحها الحصانة من التعرض للتجاوزات، لذلك يستدعي أن تكون جميع الأنشطة المالية لمؤسسات الزكاة و ما يرتبط معها من جباية وتوزيع و استثمار ... تتم بشفافية ووضوح تامين لجميع المواطنين و ذلك من خلال تبني نظام واضح و معلن للحوكمة.

و بالرجوع إلى تجربة صندوق الزكاة الجزائري و التي تعد من بين التجارب الحديثة النشأة في مجال بعث إعادة بعث التنظيم المؤسساتي للزكاة و التي تم إنشاؤها سنة 2003 برعاية وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، فإن تحقيق الأهداف المرجوة من هذه التجربة يتوقف على مدى اقتناع المواطنين بالفكرة و بالتالي الإقبال على الصندوق، أو بعبارة أخرى على مدى ثقة المواطنين في نشاط الصندوق و على مدى إيمانهم به، أي على مدى تفاعل المجتمع معه من مختلف شرائحه (مزكين، فقراء، عاملين عليها) و لكي يتحقق ذلك لابد من قيامه بـ: الإعلام بالتجربة، تبيين قنوات صرف الزكاة، العمل بكل شفافية، الكفاءة في العمل،...يتجسد كل هذا من خلال توظيف آليات الحوكمة وإظهار الرغبة في الانفتاح على جمهور المزكين.

من هنا يمكن طرح التساؤل الآتي: **ما مدى أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة لتفعيل الدور التنموي لصندوق الزكاة الجزائري؟**

1- واقع و آفاق الدور التنموي لتجربة صندوق الزكاة الجزائري.

2- أسباب و أهمية حوكمة صندوق الزكاة الجزائري.

3- متطلبات نظام الحوكمة لتفعيل دوره التنموي صندوق الزكاة الجزائري

1- واقع الدور التنموي لتجربة صندوق الزكاة الجزائري

لمعرفة واقع الدور التنموي لصندوق الزكاة الجزائري لابد من استعراض ما حققته التجربة منذ نشأتها و من تم ذكر ما يمكن تحقيقه مع الوقوف على أهم المعوقات التي إعترضته من أجل بلوغ ذلك.

1-1 التعريف بتجربة صندوق الزكاة الجزائري

صندوق الزكاة مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف والتي تضمن له التغطية القانونية، وهو بمثابة مؤسسة خيرية تهدف إلى إحياء فريضة الزكاة وترسيخها في أذهان المسلمين الجزائريين وتحسين معاملاتهم وتحقيق مجتمع التكافل والتراحم والوقوف إلى جانب أهل الفقر و الحاجة[1].

تم تأسيسه سنة 2003 في ولايتين نموذجيتين هما عنابة و سيدي بلعباس، وذلك بفتح حسابين بريديين في الولايتين تابعين لمؤسسة المسجد بغرض تلقي أموال الزكاة و التبرعات من المزكين و المصدقين في شكل حوالات بريدية، كما أن زكاتهم لا تقبل إلا نقدا و لا تدفع بقوة القانون. و في سنة 2004 تم تعميم هذه العملية لتشمل كافة ولايات الوطن و ذلك بفتح حسابات بريدية على مستوى كل ولاية. يتكون من 3 مستويات تنظيمية: اللجنة الوطنية للزكاة و اللجنة الولائية لزكاة و اللجنة القاعدية للزكاة [2].

ولكي يحقق صندوق الزكاة نجاحا ويحقق أهدافه الكبرى وللوصول إلى غاياته المنشودة لا بد له من تقنيات فعالة يستخدمها عند تحصيل وتوزيع الزكاة على المواطنين، تخدم مصالح المزكي وتحفظ ماء وجه الفقير من مذلة السؤال في نفس الوقت. فما هو السبيل الذي رسمته الوزارة في هذا الشأن؟

<u>1- تحصيل الزكاة بالجزائر:</u>

هناك نوعين من أموال الزكاة التي يحصلها صندوق الزكاة: زكاة المال و زكاة الفطر.

أ- يتم تحصيل زكاة المال بثلاثة طرق: الصناديق المسجدية، الحوالات البريدية، الصكوك البنكية [3].

- و نشير هنا أن الجالية الجزائرية المتواجدة خارج الوطن يمكنها أن تدفع زكاتها لصندوق الزكاة عن طريق تحويلها إلى الحساب الوطني لصندوق الزكاة (10-4780) بواسطة حوالة دولية أو غيرها.

- كما أن بنك البركة الجزائري يعمل تحت تصرف الجالية الجزائرية المقيمة خارج الوطن، و يستقبل زكاة أموالهم عن طريق أرقام حسابات خاصة به.

ب- يتم تحصيل زكاة الفطر من قبل أعضاء لجنة المسجد لكل حي، حيث يتم تكليف الأئمة المعتمدين و أئمة المساجد بالشروع في عملية تحصيل زكاة الفطر ابتدأ من منتصف شهر رمضان إلى غاية 28 رمضان لكل سنة وذلك على أساس الوكالة [4].

<u>2- توزيع الزكاة بالجزائر:</u>

<u>أ- يتم توزيع زكاة المال كما يلي:</u>

- توزع على مصارفها الشرعية من الفقراء و المساكين وفقا للترتيب الوارد شرعيا و قانونا.

- التوزيع يتم وفق مبدأ محلية أي أن الأموال التي تجمع في ولاية معينة لا توزع إلا على أهل الولاية.

- توزع حصيلة صندوق الزكاة الجزائري من زكاة المال وفق النسب التالية:

الجدول رقم (01): نسب صرف حصيلة زكاة المال في الجزائر

البيان	نسب صرف حصيلة الزكاة	
	الحصيلة أقل من 5 ملايين دج	الحصيلة أكثر من 5 ملايين دج
الفقراء و المساكين	%87.5	%50
مصاريف تنمية حصيلة الزكاة (قروض حسنة)	/	% 37.5
مصاريف تسيير صندوق الزكاة	12.5% توزع كما يلي: 4.5 % لتغطية تكاليف نشاطات اللجنة الولائية. 6 % لتغطية تكاليف نشاطات اللجان القاعدية. 2 % تصب في الحساب الوطني لتغطية تكاليف نشاطات الصندوق على المستوى الوطني.	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعانة بمنشور وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، رقم2004/139.

وقبل الشروع في عملية صرف الزكاة في كل ولاية، لا بد من تحديد قائمة الفقراء المستحقين للزكاة، ثم تحدد طريقة الصرف لهم ومبلغ الاستفادة لكل واحد منهم. وعموما هناك طريقتي يعتمدها صندوق الزكاة في صرف أموال الزكاة:

1/ الدعم المباشر لصالح الفقراء و المساكين: تصنف العائلات الفقيرة حسب أولوية الاستحقاق و يعطى كل واحد منهم مبلغا يتراوح بين 2000 دج - 5000 دج سنويا يستلمه من مصلحة البريد عن طريق الحوالات.

2/ الاستثمار لصالح الفقراء (القروض الحسنة): من الشباب الحاملين لشهادات و القادرين على العمل: تجار، فلاحين، حرفيين، خرجي الجامعات،... بحيث ليس لهم إمكانيات مالية تسمح لهم بإقامة مشروع و لكن في نفس الوقت تؤهلهم قدراتهم المعرفية و البدنية للعمل و الإنتاج، بحيث أن قيمة القرض الحسن تتراوح بين 5000000 إلى 40000000 سنتيم، و مدة استرجاعه تتراوح بين 4 إلى 5 سنوات حيث يقدم المستفيد أقساط شهرية أو ثلاثية، انطلاقا من الشهر السابع من الحصول على القرض الحسن [5] .

ب- زكاة الفطر توزع كما يلي:

تشرع كافة المساجد بعملية توزيعها على المستحقين ابتداء من 28 رمضان لكل سنة مع ضرورة إيصالها إلى مستحقيها قبل صلاة عيد الفطر بعد دراسات ملفات طلبات الفقراء للزكاة من طرف أعضاء لجنة المسجد و أعضاء الحي و يمكن أن يشاركهم في ذلك حتى المزكين. و تقدم للعائلات الفقيرة مبالغ مالية تختلف قيمتها من مسجد لآخر (تتراوح بين 2000 دج إلى 10000 دج للعائلة الواحدة في ولاية تلمسان).

2-1 الدور التنموي لصندوق الزكاة الجزائري

بالنسبة لحصيلة زكاة المال المحققة وعدد العائلات المستفيدة من المساعدات المالية وعدد الشباب المستفيد من القروض الحسنة يمكن توضيحها من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم(02): حصيلة زكاة المال وعدد العائلات والشباب المستفيد منها

البيان / السنوات	حصيلة زكاة المال (دج)	عدد العائلات المستفيدة	عدد القروض الحسنة
2003	118.158.269.35	21000	/
2004	200.527.635.50	35500	256
2005	367.187.942.79	53500	466
2006	483.584.931.29	62500	857
2007	566.814.000.00	22562	1147
2008	427.179.898.29	/	800
2009	887.000.000.00	/	1200
2010	900.000.000.00	150000	3000

المصدر: من إعداد الباحثين[6]

وكذلك يمكن إيضاح حصيلة زكاة الفطر المحققة منذ نشأة الصندوق وعدد العائلات المستفيدة منها كالآتي:

الجدول رقم(03): حصيلة زكاة الفطر وعدد العائلات المستفيدة منها

البيان / السنوات	الحصيلة الوطنية لزكاة الفطر بـ دج	عدد العائلات المستفيدة من زكاة الفطر
2003	57.789.028.60	30000
2004	114.986.744.00	46000
2005	257.155.895.80	102862
2006	320.611.684.36	128244
2007	262.178.602.70	116158
2008	241.944.201.50	105598
2009	270.000.000.00	حوالي 90000
2010	280.000.000.00	حوالي 100000

المصدر: من إعداد الباحثين[7]

فنظرا لحداثة تجربة صندوق الزكاة الجزائري لم يحقق نتائج كبيرة في الميدان التنموي و من خلال الإحصائيات الواردة في الجدولين السابقين يمكن تلخصي إنجازاته فيما يلي:

أ- نلاحظ من خلال الجدول السابق الخاص بـ " حصيلة زكاة المال و عدد العائلات و الشباب المستفيد منها " أن العديد من الشباب استفادوا من القروض الحسنة المقدمة من طرف صندوق الزكاة بحيث سمحت هذه القروض لأكثر من 7500 فرد من فتح مؤسسات مصغرة و بالتالي الاستفادة من منصب شغل، و قد يوظفوا المستفيدين أفراد آخرين معهم في المستقبل وفي ذلك مساهمة فعلية في علاج مشكلة البطالة و الفقر، إلا أن ذلك يبقى مرهون على مدى نجاح المشروع بحيث لابد من الاستعانة بالخبراء الاقتصاديين والماليين لدراسة الجدوى في عملية متابعة المشاريع الممولة.

ب- العديد من العائلات الفقيرة استفادت من المساعدات المالية المقدمة من حصيلة زكاة المال حيث بلغت حوالي150000 عائلة سنة 2010، وحوالي 100000 عائلة مستفيدة من زكاة الفطر في نفس السنة، مع العلم أن جل هذه العائلات سوف توجه المساعدات المالية التي تحصلت عليها نحو الاستهلاك (الميل الحدي للاستهلاك للعائلات الفقيرة هو مرتفع) و هذا ما سوف يزيد من حجم الطلب على المواد الاستهلاكية ومن تم

زيادة الإنتاج و بالتالي زيادة الطلب على العمل – أي خلق مناصب للشغل- و لكن هذا يبقى مرهون على مدى مرونة القطاع الإنتاجي.

ج- كما يجب الإشارة إلى أن توظيف العاملين عليها بصندوق الزكاة سوف يؤذي إلى زيادة حجم التوظيف والتخفيف من حدة البطالة•

د- أتاحت القروض الحسنة للشباب العازفين عن المشاريع الربوية الفرصة في فتح مشاريع استثمارية، كون أن هذه القروض الحسنة يسترجعها صندوق الزكاة بدون فائدة، على خلاف البرامج الوطنية الأخرى التي تسترجع القروض بفوائد.

هـ- القروض الحسنة التي يقدمها صندوق الزكاة سوف تسمح بـ مضاعفة مناصب الشغل في المستقبل نظرا لأنها تسترجع بعد مدة أقصاها 5 سنوات لتوزع بعدها على فقراء آخرين على شكل قروض حسنة تخلق مناصب شغل جديدة.

و- هذه المشاريع المصغرة تساهم في التخفيف من ضغط البطالة على ميزانية الدولة، كما أن خلق منصب شغل من طرف صندوق الزكاة يكلف أقل مما تكلفه البرامج الوطنية الممولة من طرف ميزانية الدولة وهذه نتيجة توحي بأهمية صندوق الزكاة في تحقيق التنمية بحيث أن مشكلة التنمية تكون دائما في التمويل، كما أنه كلما زادت حجم حصيلة الصندوق كلما تمكن من خلق مناصب شغل إضافية ويكون له بذلك دور كبير في معالجة مشكلة البطالة.

3-1 تقدير ما يمكن لصندوق الزكاة تحقيقه في المجال التنموي:

لمعرفة ما هي النتائج التي يمكن أن يحققها صندوق الزكاة الجزائري في الميدان التنموي (أي بعث المشاريع المصغرة ومن تم المساهمة في معالجة مشكلة البطالة، الحد من ظاهرة الفقر من خلال المساعدات المقدمة للعائلات الفقيرة،..)لا بد من تقدير حصيلة الزكاة الممكنة في الجزائر ومن تم استنتاج ما يمكن تحقيقه:

أ- فبالنسبة لتقدير حصيلة زكاة المال الممكنة في أي دولة هناك طريقة تتبعها دول العالم الإسلامي و ذلك بالاعتماد على أرقام الحسابات القومية التي تصدرها هذه الدول** فبعض التقديرات تشير إلى أنها قد تصل إلى 7 % من الدخل القومي في الدول التي تملك موارد طاقوية و تتراوح بين 10 إلى 14 % في الدول الإسلامية التي لا تحتوي على ثروات معدنية و طاقوية كبيرة [8].

فالجزائر باعتبارها دولة تمتلك موارد معدنية و طاقوية، فحصيلة الزكاة الممكنة بها لا تقل عن 10 % كمتوسط للنسبتين، و بما أن الناتج القومي في الجزائر يزيد عن 51 مليار دولار سنويا أي أن أقل مبلغ يخرج كزكاة من أموال الجزائريين يقدر بـ**5.1** مليار دولار أي بحوالي **408** مليار دينار جزائري (سعر صرف 1 دولار= 80 دينار جزائري)[9].

و بما أن نسبة الزكاة التي توجه للقروض الحسنة من حصيلة الزكاة في كل ولاية هي 37.5 % (مع فرض أن حصيلة كل الولايات تفوق 5 ملايير سنتيم باعتباره شرط من أجل توزيع حصيلة الزكاة الولائية في شكل قروض حسنة). كما أن المبلغ المخصص لكل قرض حسن يتراوح بين 20000000- 40000000 سنتيم، نستنتج أن:

- المبلغ الإجمالي الممكن تخصيصه للقروض الحسنة هو: **153** مليار دينار جزائري (أي 153 = 0.375 x 408).

- عدد مناصب الشغل الممكن توفيرها من خلال هذه الحصيلة تتراوح بين 382500- 765000 منصب شغل كل سنة (أي 153/0.02 أو 153/0.04).

- كما أن القروض الحسنة المقدمة يتم استرجاعها في أجل أقصاه خمسة سنوات ليتم توزيعها فيما بعد على شباب بطالين آخرين ومن تم ستتضاعف عدد مناصب الشغل الممكن أن يوفرها صندوق الزكاة كل سنة.

- كما أن حصيلة الزكاة الأخرى المخصصة للمساعدات المالية للعائلات الفقيرة والتي تقدر بـ 50 % من الحصيلة الإجمالية للزكاة والتي تقدر في هذه الحالة بـ204 مليار دينار جزائري (أي 204 = 0.5 x 408) إن تم تحقيقها من طرف صندوق الزكاة الجزائري ووزعها على الفقراء بطريقة كفأة لكانت لها تأثير كبير على مضاعفة الطلب الاستهلاكي ومن تم زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الطلب على العمل ومن تم المساهمة في علاج مشكلة الفقر و البطالة.

ب- أما بالنسبة لتقدير الحصيلة الممكنة لزكاة الفطر في الجزائر لإحدى السنوات نتحصل عليها بضرب عدد سكان تلك السنة في قيمة زكاة الفطر للفرد الواحد لنفس السنة. فمثلا في سنة 2009 بلغ عدد سكان الجزائر بـ 35.1 مليون نسمة[10]، و قيمة زكاة الفطر الواجب إخراجها هي 100 دج للفرد الواحد في نفس السنة. و بالتالي فإن حصيلة زكاة الفطر لوحدها قد تصل إلى: 3.51 مليار دينار وتوزيع هذه الحصيلة على العائلات الفقيرة بطريقة كفأة من شأنه مضاعفة الطلب الاستهلاكي ومن تم زيادة الإنتاج و زيادة الطلب على العمل ومن تم المساهمة في علاج مشكلة البطالة و الفقر.

ج- كما أن زكاة الجالية الجزائرية في الخارج هي هامة كذلك بحيث يمكن أن تصل إلى 200 مليون دولار على أقل تقدير ممكن، علما أنه بالارتكاز إلى تحويلات الجزائريين الرسمية وغير الرسمية، والتي بلغت سنة 2008 أكثر من 3 ملايير دولار، فإن زكاة الجالية المقيمة في فرنسا لوحدها لا تقل عن 100مليون أورو [11].

إن هذه التقديرات تبين لو أن تمكن صندوق الزكاة من جمع 50 % منها فقط و سخر مجموعة من الآليات لذلك، و تم توزيعها بطريقة فعالة من خلال إنشاء مشروعات استثمارية وإنتاجية و توفير فرص العمل للشباب ومساعدات مالية للفقراء العاجزين عن العمل لأستطاع أن يعالج مشكلة البطالة والفقر بالجزائر خلال سنوات قليلة.

2- أسباب و أهمية حوكمة صندوق الزكاة الجزائري

لكي يحقق صندوق الزكاة الجزائري أهداف التنموية المسطرة لابد من تطبيق آليات و طرق من شأنها أن تعطيه دافعا و تجعل منه مؤسسة تحظى بثقة كافة أفراد المجتمع و إلا فإن سوف يظل دوره التنموي والتكافلي محدود على فئة من المجتمع، ولذلك لابد عليه اليوم أن يقف على أهم أسباب التي إعترضته ومن تم التفكير في تطبيق الآليات المناسبة لتخطيها.

1-2 أسباب عدم بلوغ صندوق الزكاة الجزائري أهدافه التنموية الكبرى

يمكن إيجاز أهم الأسباب التي أدت إلى عدم تحقيق صندوق الزكاة نتائج معتبرة كما يلي:

- مخاطر القروض الحسنة و التي تحتاج للمزيد من المتابعة و المراقبة المستمرة، و إلا فسوف يكون مصيرها الضياع، كما ضاعت العديد من القروض التي دعمتها الدولة مسبقا.

- غياب التغطية القانونية للصندوق وطغيان النشاط الموسمي وغياب الكادر الإداري المتخصص والمتفرغ و الاعتماد على العمل التطوعي.

- غياب ثقافة الزكاة عند بعض الأفراد و المؤسسات الخاصة.

- تهرب وتحايل شريحة كبيرة من كبار المزكين عند أداء الزكاة وإحجامهم عن تأديتها في بعض الأحيان.

- افتقاد الإطارات التي تجمع بين التحكم في مجريات الاقتصاد الإسلامي فكرا وتطبيقا من جهة أولى، و الاقتصاد الوضعي من جهة ثانية.

- مشكلة الثقة التي فقدت الصندوق المصداقية و جعلت أغلبية الجزائريين يفضلون تأدية الزكاة بصفة فردية.

- في دراسة إستبيانية قام بها الباحثان لعينة من المزكين (205 مزكي)على مستوى ولاية تلمسان تخص دراسة درجة ثقتهم بصندوق الزكاة ومدى تعاملهم معه...، توصل الباحثين إلى النتائج الآتية:

- 70 % من أفراد العينة لديهم علم إلى حد ما بأمور الزكاة و بالتالي: عدم تفقه المزكي في أمور الزكاة يكون له تأثير كبير على أدائها و حتى في اختيار القناة التي يعطي لها زكاته، بل يمكن أن لا يتقبل التنظيم المؤسساتي للزكاة أصلا (كون أنه لا يعلم بأن الأصل في جمع الزكاة وتوزيعها هو من مسؤولية ولي الأمر) .

- أقل من 12 % من أفراد العينة يدفعون زكاتهم لصندوق الزكاة وذلك يعود إلى عدة اسباب: الرغبة بدفع الزكاة للفقراء مباشرة، عدم الثقة بالصندوق بسبب الحملات التشويهية التي تعرض لها، نقص المعلومات عن الصندوق الراجع لنقص الجانب التوعوي والإعلامي، عدم توفر مخازن للحبوب والماشية يدفع بالمزكي لدفع هذا النوع من الزكاة للفقراء بدلا من دفعها لصندوق الزكاة بتقويمها نقود.

- 21 % فقط يتفقون مع فكرة إنشاء صندوق الزكاة وعدم الاتفاق يؤذي إلى عدم دفع الزكاة للصندوق.

- 12 % فقط من أفراد العينة يثقون في صندوق الزكاة و ذلك راجع لـ: عدم كفاية المعلومات عن الصندوق، الحملة التشويهية التي تعرض لها صندوق الزكاة سنتي 2007 و 2008.

- 89 % يرون أن تجربة صندوق الزكاة الجزائري غير ناجحة ومتعثرة وهذه النسبة تبقى في المرحلة الراهنة منطقية نظرا لانخفاض إرادات الصندوق وما حققه من أهداف.

- 65 % يفضلوا أن لا تلزمهم الدولة بدفع زكاتهم لصندوق الزكاة وذلك يرجع لنقص ثقتهم بالجهات الرسمية التي تجمع الزكاة ويروا أنها لا تتمتع بالمصداقية.

- 32% فقط يفضلوا أن يكون صندوق الزكاة تابع لوزارة الأوقاف والباقي اقترحوا أن تكون مؤسسة مستقلة أو إلغاء التنظيم المؤسساتي للزكاة، هذه النسبة تذل على ضعف الثقة بين المزكين والجهات المسؤولة عن جمع الزكاة[12].

فمن خلال هذه الإحصائيات يتبين بشكل واضح أهمية عنصر الثقة في نقص حصيلة صندوق الزكاة الجزائري وبالتالي عدم تحقيقه لأهدافه التنموية المسطرة في المرحلة الراهنة على العموم، فهو اليوم حتى وإن استطاع تحصيل مبالغ مالية معتبرة إلا أن ما زال أمامه عقبات ومعضلات هو مطالب بحلها وتجاوزها وإيجاد الآليات والمحفزات التي تمنح لجمهور المزكين الثقة الكاملة وتجعلهم يتفاعلون معه بشكل انسيابي وتلقائي و لعل توظيف آليات الحوكمة بالصندوق سوف يسمح بتحقيق ذلك.

2-2 نظرية الثقة لـ David Kreps و ضرورة حوكمة صندوق الزكاة الجزائري

لقد اقترح **David Kreps** في نظريته ما يلي :

هناك ثنائية رقمية(x ;y) بحيث أن: X : منفعة الفرد (A) y: منفعة الفرد(B)

وتوصل David Kreps في نظريته الخاصة بالثقة إلى أن العلاقات التي يمكن أن تنشأ بين طرفين

(A و B) يمكن تلخيصها في الجدول الآتي[13]:

اللاعب		اللاعب (B)	
		الغش	الصدق
(A)	يثق	(5-; 20) الحالة الأولى	(5;5) الحالة الثانية
	لا يثق	(0;0) الحالة الثالثة	(0;0) الحالة الرابعة

يمكن شرح العلاقات التي قد تتم بين الفردين (A) و (B)انطلاقا من الجدول كما يلي:

1/ الطرف(A) هو الذي يبدأ العلاقة و له خيارين إما « عدم الثقة » و الذي يعني إلغاء علاقته مع الطرف (B) أو « يثق » و الذي يعني إقامة علاقة مع الطرف (B).

2/ لما لا توجد علاقة بين (A) و (B) نكون في الحالة الطبيعية أو الثنائية (0;0)، و هي الحالة التي لا يكون فيها تعاون بين الأفراد (الحالة الرابعة).

3/ لما يقرر (A) إقامة علاقة مع الطرف (B)، هذا معناه أن (A) يعطي شيء لـ (B) « يعطيه الثقة » و هنا يكون دور (B) في اللعب و الذي يجب أن يكون صادق في علاقته نظير ثقة الطرف(A) فيه، و هذا يؤذي بنا إلى الثنائية (5; 5) و في هذه الحالة يتحقق الرضا للطرفين وتكون الفائدة و المنفعة أعلى من الحالة الطبيعية (الحالة الثانية).

4/ للأسف قد يختار الطرف (B) الغش، وفي هذه الحالة الطرف(A) سوف يخسر، إذ سنحصل على الثنائية (5-; 20)، بحيث منفعة (A) هي أقل من الحالة الطبيعية، نظرا لأنه استثمر في علاقة دون الحصول على أي شيء، بل هناك مغامرة و رهان، أما الفرد (B) فقد غش و حصل على منفعة و رضا قيمته 20 دون القيام بأي جهد إضافي، و رضاه يكون أكبر من الحالة التي يكون فيها صادق (الحالة الأولى).

ففي بعض الأحيان لا يمكن إقامة تعاون بين الأفراد نظرا لأن كل واحد منهم يريد تعظيم منفعته الشخصية على حساب الآخر، فعدم وجود ثقة بينهم توجهنا إلى الحالة الطبيعية « عدم وجود تعاون».

في مثل هذه الظروف نجد أن هناك ثلاثة حلول يمكن إتباعها من أجل إقامة تعاون بين الأفراد هي:

- العقد: هو الأقرب للاقتصاديين، بحيث أن الكل يفضل الثنائية (5; 5) بدلا من الثنائية(0; 0) و بالتالي يستوجب وجود طرف ثالث لإقامة التعاون، و هو: القضاء التي تراقب علاقة (A) مع (B) و لكن تكاليف العقد و المتابعة القضائية لأحد أطراف التعاقد قد تكون مرتفعة و قد تزيد في أغلب الأحيان عن الأرباح الإجمالية التي يجنيها (A) و (B) من تعاملاتهم.
- القَسَمْ: قيام (B) بالقسم مثلاً من أجل إثبات حسن نيته و إثبات رغبته الحقيقية في التعاون مع (A)، هنا يشترط أن يلتزم (B) بالقسم (القسم له منزلة أكثر من تعظيم الأرباح).
- السمعة: وهي أحسن الحلول و التي يمكن اعتبارها أمر أساسي لأطراف التعاقد.

فالفكرة المركزية لـ D.kreps هي أن العلاقة بين (A) و (B) لا تحدث مرة واحدة و لكنها تتكرر، و في ظل هذه الظروف سوف تتغير النظرة إلى اللعبة، و (B) لا يمكنه الخيانة و إلا فإن (A) سوف لا يقوم بالتعامل مرة أخرى معه [14]

من خلال التطرق إلى نظرية الثقة لـ D.kreps نستنتج أن الثقة بين الأفراد تتم لما تكون كل الأطراف صادقة في تعاملاتها و إلا فإن الثقة سوف تنعدم بينهم و بالتالي عدم إقامة التعاون المنشود، و نلاحظ أن سمعة الفرد أو المؤسسة هو العامل الذي يؤثر أكثر في إقامة هذه العلاقات لكونه قادر على التنسيق بين العوامل الاقتصادية (الأرباح و الفوائد) و العوامل الاجتماعية (الصدق، الشفافية، ...).

لو قمنا بإسقاط هذه النظرية على صندوق الزكاة الجزائري، حيث أن أطراف العلاقة في هذه الحالة هما: صندوق الزكاة (العاملين عليها) من جهة و المزكين من جهة أخرى، لتبين لنا تأثير درجة ثقة أفراد المجتمع بالصندوق ودورها في تحقيق إرادات معتبرة ومن تم تحقيق أهدافه التنموية، فعلى أعضاء الجهاز الإداري لصندوق الزكاة إن أرادوا تحقيق إرادات معتبرة أن يقوموا بالأنشطة المتعلقة بالجمع و التوزيع بكل شفافية و مصداقية، إذ أن عقلانية المزكين سوف تفرض عليهم إعطاء الثقة لصندوق الزكاة إذا رأوا أنها أن أنشطته تتمتع بالمصداقية حيث أن أموالهم توزع بشكل فعال وعلى مصاريفها الشرعية و يتم توظيفها في مشاريع استثمارية تساهم في الحد من ظاهرة الفقر...، و أما إذا رأوا العكس مثلا: أن أموالهم معرضة للسرقة أو توزع على من لا يستحقها،... فسوف لن يمنحوه ثقتهم به و بدون شك سوف تنخفض إراداته و لن يحقق أهدافه المسطرة.

3- متطلبات نظام الحوكمة لتفعيل الدور التنموي صندوق الزكاة الجزائري

إن معنى الحوكمة يتفق بما جاءت به الشريعة الإسلامية من الأصل (العدل، الشورى، المسؤولية، المساءلة، الشفافية) وليس كحالة طارئة كما في الحوكمة التقليدية، فالمال يعتبر أحد المقومات الخمس التي يعتبر حفظها وحمايتها بتحقيق النفع منها ومنع الفساد عنها أحد المقاصد الأساسية للشريعة الإسلامية [15].

فمجال الحوكمة لا يقتصر على المؤسسات التقليدية فقط بل حتى المؤسسات المالية الإسلامية حيث أن إضافة هذه المؤسسات إلى لفظ(الإسلامية) ووصفها به لا يمنحها الحصانة إزاء مبادئ الحوكمة ومعاييرها ولا يعفيها من تطبيق مبادئها وقواعدها وأخلاقياتها [16].

3-1 تعريف الحوكمة مبادئها و أهدافها:

عرفت الحوكمة على أنها مجموعة من القوانين و النظم و القرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف الشركة أو المؤسسة. وبذلك فإنها تعني النظام أي وجود نظم تحكم الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد و تحديد المسؤول والمسؤولية[17].

ويمكن ذكر أهمية حوكمة الشركات و أهم اسباب تزايد الاهتمام بها في النقاط الآتية:

- أزمة الأسواق المالية في آسيا عام 1997 و التي أدت إلى انهيار العديد من الأسواق المالية في دول أخرى ك: ماليزيا، سنغافورة، اندونيسيا،... و التي كانت نتيجة أزمة ثقة في مكونات الإدارة المالية للمؤسسات و العلاقات بين المؤسسات و الحكومة [18].

- تصاعد قضايا الفساد و الفضائح التي طالت العديد من الشركات الكبرى مثل: شركة انرون للطاقة و ذلك بعد اكتشاف تلاعب هذه الشركات في قوائمها المالية التي كانت تعبر عن الواقع الفعلي لها، و ذلك بعد تواطأ بين الإدارة و مراجعي الحسابات[19] .

- الممارسات التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات في اقتصاديات الدول من استحواذ و اندماج بهدف السيطرة على الأسواق، حيث تبين أن هناك 100 شركة فقط على مستوى العالم تسيطر على مقدرات التجارة الخارجية من خلال الاحتكار.

- ضعف النظم القانونية في الدول ذات الديمقراطيات الناشئة وصعوبة حل المنازعات وتنفيذ العقود[20] .

و في هذا الإطار فأن تحقيق الحوكمة في أي مؤسسة يتطلب إتباع مجموعة من المبادئ الرئيسية و التي لخصتها منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية[***] (OCDE) في ما يلي:

- وجود اطر فعالة لحوكمة الشركات تضمن كفاءات وشفافية و فعالية الأسواق، و أن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف السلطات التنظيمية و التنفيذية.

- حفظ حقوق جميع المساهمين و المساواة بين جميع المساهمين.: الحق في التصويت، الحق في اختيار مجلس الإدارة، حق المشاركة في اجتماعات مجلس الإدارة،...

- إيجاد آلية قانونية تسمح للمساهمين بالمشاركة في الرقابة الفعالة على الشركة وحصولهم على المعلومات المطلوبة.

- الإفصاح والشفافية في الوقت المناسب عن كافة أعمال الشركة بما في ذلك الوضع المادي والأداء والملكية.

- تحديد مهام و واجبات مجلس الإدارة و أسلوب اختيارهم و مهامهم و دورهم في الإشراف على إدارة الشركة[21] .

والتطبيق السليم لهذه المبادئ سوف يسمح لمنظمات الأعمال بتفعيل أدائها و يسمح بتحقيق الأهداف الأساسية الآتية:

- تحقيق الشفافية المطلوبة لبقاء الشركات والمؤسسات وتمكينها من القيام بأنشطتها الاستثمارية في إطار من النزاهة والموضوعية والاحتراف.

- زيادة الثقة و المصداقية في تعاملات الشركات والمؤسسات التي تطبق معايير الحوكمة وتحتكم إلى قواعدها ومبادئها وآلياتها ومن تم جذب الاستثمارات.

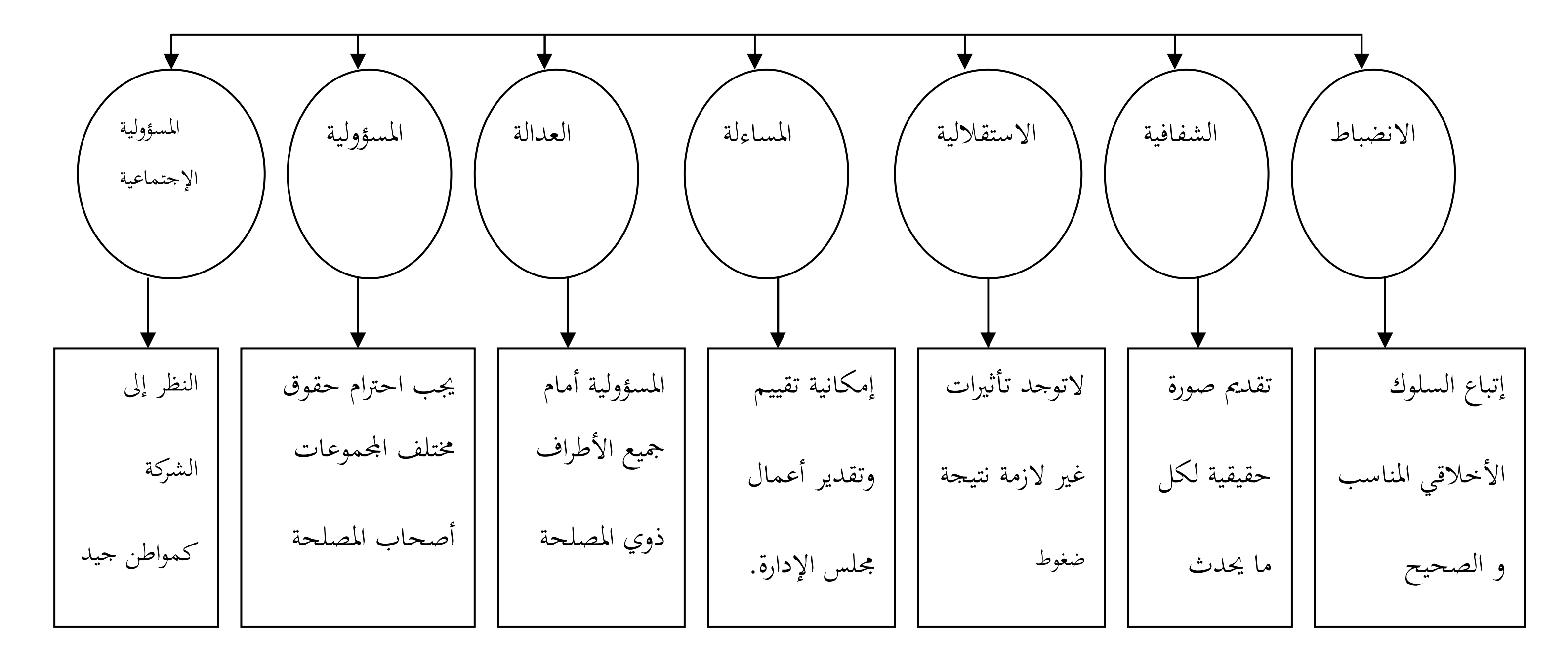
- زيادة تنافسية الشركة وتمكينها من الاستحواذ على أكبر قدر ممكن من السوق في مجال أنشطتها.

- مكافحة الفساد المالي والإداري في من خلال تطبيق مبادئ الإفصاح والشفافية وكذلك من خلال تطبيق وتفعيل نظم الرقابة المالية والإدارية[22].

2-3 خصائص ومميزات نظام الحوكمة في مؤسسات الزكاة :

إن نظام الحوكمة بصفة عامة يتميز بمجموعة من الخصائص، و التي يمكن توضيحها من خلال الشكل الآتي[23]:

الشكل رقم (01): خصائص نظام حوكمة المؤسسات



إن تطبيق هذه الخصائص يختلف من مؤسسة إلى أخرى وذلك وفق طبيعة نشاطها واختلاف أهدافها و مكونات نظامها،... و ما يمكن أن يميز مؤسسات الزكاة عن غيرها من نظم الحوكمة في المؤسسات العامة أو الخاصة ذات الطابع الاقتصادي أو السياسي أو الخدماتي، ما يلي:

- طابعها المرتبط بالبعد الديني المالي و التكافلي.
- مؤسسة الزكاة تابعة في معظم الحالات لوزارة الشؤون الدينية و الأوقاف (مؤسسة من مؤسسات الدولة) و ليس ملك للقطاع الخاص.
- هيكل أصحاب المصالح يتكون من: الحكومة، العاملين عليها، المزكين، الفقراء و المحتاجين، أفراد المجتمع ككل...

إن الغاية الرئيسية من تطبيق نظام الحوكمة في مؤسسة الزكاة هي ضمان حقوق المجتمع بصفة عامة و حقوق الفقراء و المحتاجين بصفة خاصة (أصحاب المصالح) و ذلك من خلال التخلص من كل أشكال

الفساد الإداري و المالي ومعالجة الاختلالات و الانحرافات على كل مستوياتها التنظيمية و هذا ما يكون نتيجته تفعيل دورها التنموي والمساهمة الفعالة في معالجة ظاهرتي الفقر و البطالة...

3-3- متطلبات نظام الحوكمة لتفعيل الدور التنموي بصندوق الزكاة الجزائري

إن صندوق الزكاة الجزائري لابد عليه من إيجاد الآليات و المحفزات التي تمنح لجمهور المزكين الثقة الكاملة و تجعلهم يتفاعلون معه بشكل انسيابي و تلقائي من جهة، و توظيف إراداته في أعلى درجة من الفعالية و المرودية من جهة أخرى، و تطبيق مبادئ الحوكمة من شأنه تحقيق ذلك كما يلي:

أ- انضباط أعضاء الجهاز الإداري القائم على تحصيل و توزيع الزكاة:

بحيث يستدعي على كل القائمين على إدارة صندوق الزكاة بإتباع السلوك الأخلاقي و المناسب في كافة أعمالهم: معرفة المستحقين للزكاة و التأكد من استحقاقهم لها، و مقدار حاجاتهم و مبلغ ما يكفيهم و ترتيبهم حسب درجة الحاجة و وضع القواعد السليمة لذلك ثم القيام بتوزيع حصيلة الزكاة بطرق تحفظ كرامة الفقراء والمحتاجين و كم عددهم و مبلغ حاجتهم و قدر كفايتهم، التوزيع الدقيق...الخ. لقد اشترط الإسلام في العاملين عليها: الإسلام، التكليف، الأمانة، الكفاية للعمل [24]. كما يجب إختيار العاملين عليها من ذوي التخصص الاقتصادي و الشرعي. كما يجب على أعضاء الجهاز الإداري القيام بحملات إعلامية و توعوية تخص صندوق الزكاة و أن لا تكون خلال موسم عاشوراء فقط.

ب- تقديم المعلومات الخاصة بعملية الجمع و التوزيع بكل شفافية:

بحيث ينبغي أن يتم الإعلان و الإفصاح بكل شفافية عن المعلومات المتعلقة بأنشطة الصندوق سواء فيما يخص المبالغ المحصلة من زكاة المال، زكاة الزروع و الثمار، زكاة الفطر وكذا عدد المستفيدين من المساعدات المالية و القروض الحسنة،... و هذا حتى يتسنى للمزكين من التعرف على مدى أمانة و كفاءة إدارة الأموال المزكاة من طرفهم.

ج- مساءلة أعضاء الجهاز الإداري القائم بتحصيل وتوزيع الزكاة:

بحيث يستلزم خضوع جميع المستويات التنظيمية المكونة لصندوق الزكاة الجزائري لقبول الفحص

والتفتيش والمراقبة المستمرة دون الحساس بالاهانة أو عدم الثقة في هيئته، بل أن نجاح هذه المهمة يتوقف على مدى آداء و تميز أعضاء الجهاز الإداري للصندوق بتلقي جميع الاستفسارات والأسئلة بصدر رحب وراعين في ذلك ضميرهم المهني والأخلاقي الذي لا يرتاح ولا يهنأ إلا بالإجابة على كل انشغالات الهيئة الشرفة على المساءلة.

د- استقلالية أداء أنشطة صندوق الزكاة الجزائري:

يجب أن لا يتعرض صندوق الزكاة إلى أي ضغوطات داخلية أ, خارجية تجعله ينحرف عن أداء وظائفه بشكل سيادي، فلا يخشى أي دوائر مهما كانت درجة سلطتها أو نفادها في الحكم والمجتمع.

هـ- العدالة في توزيع أموال الزكاة على الفقراء و المحتاجين:

إن العدالة بمفهومها العميق تتطلب الحفاظ على المصالح المكتسبة و إرجاع الحقوق الضائعة لمستحقيها ومن هذا المنطلق يستدعي أن يقوم صندوق الزكاة بتوزيع حصيلة الزكاة على مستحقيها حسب درجة الحاجة و الفاقة، و عليه لا تفهم العدالة لإزالة و محو الفوارق الاجتماعية لطبقة على حساب طبقة أخرى و إنما العدالة المنشودة في الإسلام بصفة عامة هي إحقاق الحق على جميع الأصعدة: مالية، اقتصادية، اجتماعية،...

و- مسؤولية أعضاء الجهاز الإداري في تأذية مهامهم:

بحيث يستدعي أن يؤذي المشرفين على أنشطة صندوق الزكاة مهامهم بأمانة و بشكل متفان و متقن تصان فيه حقوق أصحابها فتنجز الأعمال و تحقق المصالح دون إلحاق الضرر بأي طرف كان.

ي- المسؤولية الاجتماعية لصندوق الزكاة:

إن تماسك المجتمعات يتوقف على سيادة مسؤولية اجتماعية تحقق التضامن و التآزر و التكافل بين جميع أطياف المجتمع، فالإحساس بهذا السلوك الحضاري تكرسه فريضة الزكاة خاصة إذا كانت مؤسساتها متجدرة في المجتمع و تستمد قوتها وثقتها من محيطها المجتمعي الذي توجد فيه، فيتم اعتبار صندوق الزكاة على أنه شخصية اعتبارية لها قوتها التأثيرية في صناعة و بناء التماسك الاجتماعي.

الخاتمة:

بالنظر إلى نظام الحوكمة و مبادئه التي لا تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية، يتضح لنا أن التطبيق السليم لمبادئها على أنشطة صندوق الزكاة الجزائري من شأنه أن يعزز من المصداقية والشفافية التي يسعى لاكتسابها ومن تم تعزيز دوره الاقتصادي وتفعيل دوره التنموي من خلال المساهمة في حل مشاكل البطالة والفقر. لهذا ينبغي على صندوق الزكاة الجزائري أن يعمل على الالتزام بمبادئ الحوكمة في كل مستوياته التنظيمية، حيث أن الجزائر كبقية دول العالم الإسلامي بإمكانياتها الاقتصادية و البشرية مؤهلة للاستفادة من هذه التجاربة للقضاء على أكبر معوقات التنمية الاقتصادية ك: مشكلة البطالة و الفقر.

[1] -لسواس رضوان، لعيوني الزبير، مؤسسة الزكاة كآلية لمكافحة الفقر و تنشيط الاستثمار الأموال، إشارة خاصة لمؤسسة الزكاة في الجزائر، وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، الجزائر، رسالة المسجد، فيفري 2005، ص25.

[2]–للتفصيل أكثر ارجع إلى المرجع التالي: عبد الحكيم بزاوية، الإطار المؤسساتي للزكاة: أبعاده ومضامينه – دراسة مشكل الثقة في صندوق الزكاة الجزائري–، رسالة ماجستير ، جامعة وهران، 2010/2009.

[3] – بوعبد الله غلام الله، الافتتاحية، مجلة رسالة المسجد، فيفري 2005، ص5.

[4] – معلومات تحصل عليها الباحثين من خلال الدراسة الميدانية التي قاما بها على مستوى نظارة الشؤون الدينية بولاية تلمسان.

[5] – معلومات تحصل عليها الباحثين من خلال الدراسة الميدانية المقامة على مستوى نظارة الشؤون الدينية لولاية تلمسان وبعض مساجد الولاية.

[6] – إستنادا إلى المراجع الآتية: الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الدينية: http://www.marwakf-dz.org/2010-01-06-10-02-09.html

[7]– إستنادا إلى المراجع الآتية: الموقع الموقع الرسمي لوزارة الشؤون، http://www.marwakf-dz.org/2010-01-06-10-02-09.html + غنية قمراوي، صندوق الزكاة أحصى 28 مليارا من زكاة الفطر وزعها على 100 ألف عائلة، جريدة الشروق أون لاين، جزائرية 2010/10/15.

• مع العلم أنه لحد الآن العمل على مستوى صندوق الزكاة هو تطوعي في كل مستوياته، إلا ما يتم استثناءه بقرار من معالي وزير الشؤون الدينية و الأوقاف، فيما يخص اللجنة المسجدية للزكاة، و التي يمنح جزء من حصيلة الزكاة المجمعة من طرفها، و يتم تحديد النسبة و طريقة توزيعها من طرف وزير الشؤون الدينية و الأوقاف.

**بالرغم من احتواء حسابات الناتج المحلي من أخطاء في التقدير إلا أنها تظل مؤشرا جيدا، يعكس إلى حد ما مستوى النشاط الاقتصادي في البلد، ففي دراسة أجريت سنة 1980، تم احتساب مبلغ الزكاة الواجب اقتطاعها من إنتاج الأنشطة التي تدخل في حسابات الناتج القومي لـ 18 دولة إسلامية، لوحظ أن حصيلة الزكاة في هذه الدول تشكل نسبة هامة من إجمالي الناتج القومي تختلف من دولة إلى أخرى بإخلاف القطاعات الإنتاجية و كذلك باختلاف الإنتاج في كل قطاع.

[8]– صالح صالحي، دور مؤسسة الزكاة في الاقتصاد الوطني، وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، الجزائر، رسالة المسجد، فيفري 2005، ص33–34.

[9]– صالح صالحي، مرجع سابق، ص33–34.

[10] –http://www.ons.dz/-Population-et-Demographie-.html

[11]– فارس مسدور، و من أساءوا لصندوق الزكاة تمت ترقيتهم إلى مناصب عليا، جريدة الفجر، يومية جزائرية، صدرت يوم 2009/08/31، من موقع:http://www.al-fadjr.com/ar/national/123285.html .

[12] – عبد الحكيم بزاوية، الإطار المؤسساتي للزكلة: أبعاده ومضامينه – دراسة مشكلة الثقة في صندوق الزكاة الجزائري، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و التسيرر، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2010–2011، ص 246–260.

[13] - André Orléan, la théorie économique de la confiance et ses limites, paris, 2000, pp1-3, site Internet: site Internet: www.pse.ens.fr/orlean/depot/publi/ART2000tTHEO.pdf.

[14] - André Orléan, la théorie économique de la confiance et ses limites, paris, 2000 op.cit., pp5-7

[15] – حسين عبد اللطيف الأسرج، دور أدوات الحوكمة في تطوير مؤسسات الأوقاف، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثاني عشر، الإدارة الرشيدة و بناء دولة المؤسسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 08–2012/09/10، ص6.

[16] – عبد المجيد الصلاحين، الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، ص 4 .

[17] – جمال حلاوة، نداء دار طه، واقع الحوكمة في التعليم الجامعي، جامعة القدس و معهد التنمية المستدامة و دائرة العلوم التنموية، فلسطين، ص2، نشر المقال في 20 جوان 2011، من موقع: http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/topics/68218/posts/280886

[18] –بن ثابت علال، عبدي نعيمة، الحوكمة في المصارف الاسلامية، يوم دراسي حول التمويل الاسلامي: واقع وتحديات، جامعة عمار ثلجي، الاغواط، الجزائر، 9 ديسمبر 2010، ص 5 .

[19] – عباس حميد التميمي، آليات الحوكمة و دورها في الحد من الفساد المالي و الإداري في الشركات المملوكة للدولة، ص5.

[20] – بن ثابت علال، عبدي نعيمة، الحوكمة في المصارف الإسلامية، مرجع سابق، 2010، ص 5.

[***] OCDE : من أولى المنظمات التي اهتمت بموضوع الحوكمة حيث أصدرت في عام 1999 (مبادئ التحكم المؤسسي) حيث أكدت هذه المنظمة على أهمية الحوكمة وقامت في عام 2004 بتطوير مجموعة من المبادئ متعلقة بموضوع الحوكمة و التي أخذت بها معظم دول العالم.

[21] -مناور حداد، دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية، "المؤتمر العلمي الأول" حول حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة (15–16 تشرين الأول 2008)، جامعة دمشق، الأردن، ص8.

[22] – عبد المجيد الصالحين، الحوكمة في المؤسسات المالية الاسلامية، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، ص6.

[23] – عمر علي عبد الصمد، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات – دراسة ميدانية-، رسالة ماجستير، جامعة المدية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، الجزائر،2008–2009 ، ص11.

[24] – يوسف القرضاوي، فقه الزكاة (ط20؛ الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، 1988) ج1، ص593–598.

المراجع:

1– لسواس رضوان، لعيوني الزبير، مؤسسة الزكاة كآلية لمكافحة الفقر و تنشيط الاستثمار الأموال، إشارة خاصة لمؤسسة الزكاة في الجزائر، وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، الجزائر، رسالة المسجد، فيفري.

2– عبد الحكيم بزاوية، الإطار المؤسساتي للزكاة: أبعاده ومضامينه – دراسة مشكل الثقة في صندوق الزكاة الجزائري–، رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2009/2010.

3– بوعبد الله غلام الله، الافتتاحية، مجلة رسالة المسجد، فيفري 2005.

4– الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الدينية:http://www.marwakf-dz.org/2010-01-06-10-02-09.html

5– غنية قمراوي، صندوق الزكاة أحصى 28 مليارا من زكاة الفطر وزعها على 100 ألف عائلة، جريدة الشروق أون لاين، جزائرية 2010/10/15.

6– صالح صالحي، دور مؤسسة الزكاة في الاقتصاد الوطني، وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، الجزائر، رسالة المسجد، فيفري 2005، ص33–34.

7- http://www.ons.dz/-Population-et-Demographie-.html

8- فارس مسدور، و من أساءوا لصندوق الزكاة تمت ترقيتهم إلى مناصب عليا، جريدة الفجر، يومية جزائرية، صدرت يوم 2009/08/31، من موقع:http://www.al-fadjr.com/ar/national/123285.html .

10- André Orléan, la théorie économique de la confiance et ses limites, paris, 2000, site Internet: site Internet: www.pse.ens.fr/orlean/depot/publi/ART2000tTHEO.pdf.

11– حسين عبد اللطيف الأسرج، دور أدوات الحوكمة في تطوير مؤسسات الأوقاف، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثاني عشر، الإدارة الرشيدة و بناء دولة المؤسسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 08–2012/09/10.

12 – عبد المجيد الصلاحين، الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني.

13- جمال حلاوة، نداء دار طه، واقع الحوكمة في التعليم الجامعى، جامعة القدس و معهد التنمية المستدامة و دائرة العلوم التنموية، فلسطين، ص2، نشر المقال في 20 جوان 2011، من موقع:
http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/topics/68218/posts/280886

14- بن ثابت علال، عبدي نعيمة، الحوكمة في المصارف الاسلامية، يوم دراسي حول التمويل الاسلامي: واقع وتحديات، جامعة عمار ثلجي، الاغواط، الجزائر، 9 ديسمبر 2010.

15- عباس حميد التميمي، آليات الحوكمة و دورها في الحد من الفساد المالي و الإداري في الشركات المملوكة للدولة.

16- مناور حداد، دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية، "المؤتمر العلمي الأول" حول حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة (15-16 تشرين الأول 2008)، جامعة دمشق، الأردن.

17 - عمر علي عبد الصمد، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات - دراسة ميدانية-، رسالة ماجستير، جامعة المدية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، الجزائر،2008-2009 ، ص11.

18- يوسف القرضاوي، فقه الزكاة (ط20؛ الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، 1988) ج1.

19- منشور وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، رقم139/2004.

20-أمر رقم 2008/1549 متعلق بتنظيم عملية تحصيل و توزيع زكاة الفطر لعام 1429هـ/2008 م، صادر عن وزير الشؤون الدينية بتفويض منه المكلف بتسيير مديرية الشؤون الدينية و الأوقاف.

21- دراسة ميدانية لبعض مساجد ولاية تلمسان.

22- دراسة ميدانية بنظارة الشؤون الدينية لولاية تلمسان.

23- دراسة إستبيانية على عينة من المزكين بولاية تلمسان.